

## اقتصاد

## اختتام أعمال الدورة الحادية عشرة للجنة الاقتصادية المشتركة السورية الكورية بتوقيع ٣ وثائق تعاون

## كيم يونغ جاي لـ «الوطن»: تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين لمستوى العلاقات السياسية

## حمدان: إقامة علاقات بين المصارف السورية والكورية واستثمار في التأمين وصناعات مشتركة

عبد الهادي شباط



اختتمت مساء أمس أعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة السورية- الكورية بالتعاون الاقتصادي والعلمي والتجاري، وتم توقيع ثلاث وثائق لتعزيز الإطار القانوني الناظم للعلاقات الثنائية بين البلدين (حصلت «الوطن» على نسخة منه)، وتضمنت الوثيقة الأولى اتفاقية تعاون في مجال العمل والتشغيل والرعاية الاجتماعية بين الحكومة السورية وحكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وأما الوثيقة الثانية، فهي مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الثروة السمكية بين وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي السورية ووزارة صيد الأسماك في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، في حين كانت الوثيقة الثالثة برنامجاً تنفيذياً في مجال التعليم العالي بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي السورية ووزارة التعليم العالي في لجنة التعليم في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية للأعوام (٢٠٢٠-٢٠٢١).

وقال وزير الاقتصاد الخارجي كيم يونغ جاي في تصريح لـ «الوطن»: «سنعمل على تفعيل وتنفيذ ما دار في الاجتماعات الفنية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، والارتقاء بها لمستوى العلاقات السياسية، وأن الجانب الكوري معني بدعم صمود الشعب السوري ونضاله لتجاوز حالة الحصار التي يتعرض له والعقوبات». وتوقع الوزير أن تسجل الدورة القادمة الثانية عشرة في العاصمة الكورية مزيداً من التفاهات والاتفاقيات في مجالات متعددة مثل قطاعات التمويل والمصارف والتأمين وغيرها، وتفعيل المشاريع الاقتصادية المشتركة التي تصب في مصلحة البلدين.

النقاط أهمها، التبادل الطلابي بين البلدين قصد تعلم اللغة العربية من الطلاب الكوريين، وتعلم اللغة الكورية من الطلاب السوريين، إضافة لتبادل الخبرات بما يسهم في تطوير العملية التعليمية والمناهج ودعم البحث العلمي، إضافة للتبادل على مستوى الأساتذة الجامعيين والخبراء والباحثين والمشاركة في المؤتمرات العلمية». فيما صرحت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمه القادري بأنه تم بحث تطوير الأطر القانونية للاتفاقية مع الجانب الكوري بما يسمح في تبادل الخبرات بين البلدين وخاصة في الخبرات المتعلقة بمرحلة إعادة الإعمار وبرنامج العمل والتدريب المهني، والاستفادة من المهارات والخبرات التي يمتلكها الجانب الكوري وخاصة في العمل والرعاية الاجتماعية. من جانبه، قال رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد صابوني «عملنا خلال الأيام الماضية عبر اللجان الفنية على الكثير من المباحثات، وتوصلنا لقضايا ذات اهتمام مشترك، وخاصة في مجالات الزراعة والإسكان ومشاركة الشركات الكورية في مرحلة إعادة الإعمار. وتم التوافق على تطوير الأطر القانونية الخاصة تعزيز اتفاقية وتفعيلها».

## نتائج

نتج عن المباحثات التي جرت خلال أعمال اللجنة المشتركة اتفاقيات تعاون في المجال الاقتصادي والتجاري، إذ بحث الجانبان إمكانية التوقيع على اتفاق لتسهيل وتنمية التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين، بحيث يتم تبادل منح مزايا تفضيلية لقائمة محددة من السلع التصديرية المتبادلة، تتضمن الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية لمدة محددة، وفي هذا الإطار اتفق الجانبان على تبادل مشروع الاتفاق عبر القنوات الدبلوماسية لدراسته تمهيداً لتوقيعه. كما تم الاتفاق على تبادل قوائم السلع المصدرة للصدور الخاصة بكل منهما كي يتم دراسة إمكانية توقيع عقود مبادضة للسلع والبضائع التي يحتاجها كلا الجانبين، إضافة لتفعيل البرنامج التنفيذي الموقع بين البلدين بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٧ مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٥ حول التعاون في مجال المناطق الحرة، وتحديد موعد لعقد الاجتماع الأول لفريق العمل المشترك المنصوص على تشكيله ضمن مذكرة التفاهم عبر القنوات الدبلوماسية. أبدى الجانب السوري اهتمامه بالاستفادة من خبرات الشركات الكورية في مجال إعادة الإعمار في سورية، وقد أبدى الجانب الكوري ترحيبه بهذا المشروع.

ودعا الجانب السوري نظيره الكوري للمشاركة

في الدورة ٦٢ لمعرض دمشق الدولي، واتفقا على التنسيق المشترك لزيارة عدد من فعاليات القطاع الخاص الكوري إلى سورية لتعرف على السوق السورية وفرص ومجالات التعاون الممكنة، وسيقوم الجانب الكوري بتزويد نظيره السوري بالبرنامج السنوي المعارض الدولية التي تقام في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وبما يضمن مشاركة الشركات السورية بشكل متنظم.

## التعاون المالي والمصرفي والجمركي

وبين وزير المالية مأمون حمدان أنه تم بحث إمكانية إقامة علاقات مصرفية بين المصارف العاملة في سورية والمصارف الكورية، وبهذا الصدد سوفوم كل من الجانبين بتزويد الجانب الآخر بقائمة المصارف الراغبة بالتعاون مع مصرف الطرف الآخر، واتفق الجانبان على بحث إمكانية تأسيس شركات إعادة التأمين وفروع لشركات وساطة إعادة التأمين في كلا البلدين.

واتفق الجانبان على بحث إمكانية التعاون في إطار الاستثمار في مجالات التأمين كافة بما فيها الشركات والصناعات الحديثة في كلا البلدين، وتبادل الخبرات في مجال التأمين من خلال اجتماعات ولقاءات يتفق عليها الجانبان عبر القنوات الدبلوماسية.

وتم الاتفاق في جانبين: على متابعة العمل لإقامة

المشاريع الصناعية المشتركة ولاسيما في مجالات الطاقات المتجددة وتصنيع الآلات وأجهزة الخراطة، ومشاركة الشركات الكورية في إعادة تأهيل الشركات العامة الصناعية المتضررة في سورية. وأبدى الجانب السوري اهتماماً في تسويق المنتجات الصناعية السورية في الأسواق الكورية (الغزل القطنية والمزوجة والأقمشة القطنية والمزوجة والتريكوية والألبسة الداخلية والجاهزة والسجاد الصوفي) ١٠٠٪ سوبر تيريزي، وتبادل الخبرات في مجال التجهيز النهائي للمنتجات النسيجية.

وتم الاتفاق على تزويد الجانب السوري ببدور البطاط مع شرة خاصة بها، والأصناف والأصول المتميزة من (التفاحيات- الترسية- التوت) لدى الجانب الكوري، وأصناف متميزة من محاصيل (النذرة الصفراء- قول الصويا) المحملة للأمراض والملوحة بكمية ١ كيلو غرام من كل صنف لأهداف بحثية، وتبادل المواد الوراثية النباتية لمحاصيل الحبوب والبقوليات (البرية- المزروعة) والخضار، وتنفيذ مشاريع أو بحوث مشتركة في مجالات (تربية الخضار- المحاصيل خاصة الذرة والأرز- إعادة تأهيل الأصناف المحلية ونشر زراعتها مجدداً- المحافظة الحيوية لأقلام الأشجار المفضرة والخضار والمحاصيل).

## العقوبات تحرم السوريين من الكهرباء

## مسؤول في «الكهرباء»: لا يوجد تصدير.. وتوقف ٨ مجموعات توليد بسبب نقص الطاقة

عبد المنعم مسعود



درجات الحرارة أدى إلى زيادة الطلب على الكهرباء وبالتالي فإن ذلك أدى إلى فرض التقنين لكي تصل الكهرباء لجميع المستهلكين. علماً أنه يوجد حالياً ٨ مجموعات توليد متوقفة بسبب نقص حوامل الطاقة وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة وفي حال توافر هذه الحوامل سيتم تشغيل هذه المجموعات ما يعني حكماً انخفاض في ساعات التقنين مطالباً المستهلكين بترشيد الاستهلاك بما يخفف الطلب على الطاقة.

ولفت المصدر إلى أهمية ترشيد الاستهلاك الذي يفرق ٣٠ بالمئة من طاقة مطالباً المستهلكين بترشيد الاستهلاك وخصوصاً في وقت الذروة من الخامسة مساءً حتى التاسعة ليلاً خلال هذين الشهرين مشيراً إلى أن تأجيل عمليات الكي وتشغيل الغسالة والسخان المنزلي إلى ما بعد الحادية عشر ليلاً أو القيام بها قبل الخامسة مساءً سيؤدي حكماً إلى استقرار التيار الكهربائي أثناء فترة التقنين وذلك إضافة إلى الابتعاد عن الاسترجار غير المشروع مبيناً أن الوزارة ليست

## نجم لـ «الوطن»: تعاون مع بنك خاص في قرض السلع العمرة ٢٥ ألف مواطن اشتروا سلّة «السورية للتجارة».. وزيادة مكوناتها ممكنة

علي محمود سليمان

طن، وبأسعار مشجعة للفلاحين وهي تتراوح بين ٧٠ ليرة سورية كأقل سعر لصنف السوما، و٣٥٠ ليرة سورية لصنف الحامض، حيث طرحت المؤسسة أسعارها التنافسية لتشجيع الفلاحين على تسويق محصولهم لمصلحة السورية للتجارة. مؤكداً استعداد المؤسسة لتسويق أكبر كمية ممكنة من محصول الحمضيات. وأوضح نجم أن العدد الإجمالي للصالات العاملة في المحافظات قد وصل إلى ١٣٢٥ صالة، حيث تم افتتاح ١٧٥ صالة ومنتفذ بيع جديدة في المحافظات خلال سبعة أشهر، حيث تم افتتاح مول ابن عساکر الذي كان متوقفاً لعدة سنوات، وتتحضر المؤسسة حالياً لافتتاح مول الميدان في دمشق الذي كان مغلقاً أيضاً بسبب ظروف الأزمة، وبشكل عام يتم تجهيز صالات جديدة في المحافظات بشكل يومي للوصول إلى أكبر عدد من الصالات ضمن خطة التوسع الأفقي للمؤسسة. ونوه نجم إلى أن الطلب على السلع في صالات المؤسسة لم يقتصر على المواد الغذائية الأساسية، حيث زاد الطلب على المنتجات الكهربائية والمنزلية مع ازدياد الفارق السعري بين أسعار المؤسسة والأسواق، حيث تحسنت مبيعات صالات المؤسسة بشكل ملحوظ خلال الفترة الأخيرة، مضيفاً إن

المؤسسة بدأت بقروض السلع العمرة والبالغ ٥٠٠ ألف ليرة سورية وهو بالتعاون مع مصرف التسليف الشعبي، وقريباً سيتم التعاون مع بنك بيمو في منح قروض السلع المعمرة، حيث أرسل البنك مندوبه إلى صالات المؤسسة للاطلاع على المنتجات الموجودة ضمن قرض السلع المعمرة.

المؤسسة بدأت بقروض السلع العمرة والبالغ ٥٠٠ ألف ليرة سورية وهو بالتعاون مع مصرف التسليف الشعبي، وقريباً سيتم التعاون مع بنك بيمو في منح قروض السلع المعمرة، حيث أرسل البنك مندوبه إلى صالات المؤسسة للاطلاع على المنتجات الموجودة ضمن قرض السلع المعمرة. وأشار إلى أن عدد المقترضين لشراء السلع المعمرة عبر مصرف التسليف الشعبي اقتصر على ١٠ مواطنين في جميع المحافظات منذ إطلاق القرض.

## الوطن

خصّصت غرفة تجارة دمشق ندوة الأربعاء التجاري أمس للحدوث عن الواقع الضريبي في سورية، وذلك بحضور ممثلين عن وزارة المالية ونائبين من جامعة دمشق، حيث أوضح معاون التشريع الضريبي لهيئة العامة للضرائب والرسوم أحمد وقاف أن هدف الندوة توعية التجار وشرح القوانين الضريبية تالياً للوقوع في أي مشاكل ضريبية، بحيث يتم تلاقي أي وقوع في أخطاء تعرضهم للغرامات والمخالفات المالية، معتبراً أن التهرب الضريبي ظاهرة غير إيجابية وأن كل المجتمعات تعاني من هذه المشكلة، ولكنها تتفاوت بشكل نسبي بين مجتمع وآخر، ولاسيما أن ذلك مرتبط بالوعي الضريبي للملكة. بين رئيس قسم المصارف في

كلية الاقتصاد بجامعة دمشق على كنعان أن الضرائب غير المباشرة عديدة وكثيرة، وأهمها الرسوم الجمركية ورسوم الإثاق الاستهلاكي، وهذان الرسمان، إلا أن أكثر حكومات العالم والأوروبية انتقلت من بدل رسم الإثاق الاستهلاكي إلى ضريبة القيمة المضافة التي أضفت إلى كل السلع والخدمات ذات الاستهلاك الواسع والكمالي، بحيث أصبحت تشكل إيراداً كبيراً للدولة، وأن بعض الدول الأوروبية زادت إيرادها من القيمة المضافة لدرجة أصبحت تشكل بين ٤٠ إلى ٥٠ من الناتج المحلي، منها بأن الدول في أوروبا تهتم كثيراً بهذه الضريبة وتسعى إلى تطويرها لأن الهدف لا يشعر بظلمها، وتقطع من دخله بناءً على الإنفاق الذي يقوم به، مشيراً إلى أن سورية لم تطبق هذه الضريبة حتى الوقت الحاضر مؤكداً أن الحكومة تفكر

الآن بتعديل قانون الضرائب، وتم تشكيل لجنة في وزارة المالية لتعديل رسم الإثاق الاستهلاكي والانتقال به إلى الضريبة على المبيعات، واللجنة تجتمع منذ فترة طويلة وتدرس الأسس العملية التي يمكن اتخاذها لتطبيق ضريبة المبيعات، بحيث أنه يمكن إيجاد آلية جديدة لتحويل هذه الضريبة ورفدها للخزينة العامة. ولغت رئيس قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق إبراهيم العدي إلى أن الندوة ركزت على الضرائب المباشرة وغير المباشرة في سورية، لافتاً إلى أن واقع النظام الضريبي صعب جداً ومتعدد، وهو موجود منذ نحو ٧٠ عاماً، ولم يطرأ عليه تعديل جذري، مبيناً أن الضرائب أهم مصادر تمويل الخزينة العامة للدولة وأن خزينة الدولة هي جيوب المواطنين، ولعلنا نبحث عن مصادر لتمويل الخزينة، وأهم

## عضو غرفة تجارة دمشق: المشكلة ليست بالتهرب الضريبي بل بالتشريعات

## العدي: النظام الضريبي صعب جداً ومتعدد وسورية جنة ضريبية للتجار والصناعيين

وجود تحصيل ضريبي جيد لأسباب عديدة منها القوانين ومنها عناصر الجبائية. وأوضح عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أن الضرائب من الأناسيات التي يتم تحصيلها إيراداً للدولة، وأن أي دولة من دون إيراد لا يمكن أن تنمو، وإحدى الوسائل المهمة هي الضرائب المباشرة وغير المباشرة، مشيراً إلى أن قيمة الضريبة المضافة في سورية مطبقة، ولكن ليس بالشكل الفعلي والذي يجب أن تكون عليه، وهي عبارة عن رسم يتدفقه التجار على أي مادة مستوردة، وأن بعض المستوردة مفعلة، وبعضها لها قيمة مضافة عالية، داعياً لإصدار تشريعات تمنع التهرب الضريبي وتقيده، مبيناً أن المشكلة الحقيقية ليست في التهرب الضريبي وإنما في التشريعات ووجود مطارح غير مشمولة بالتشريع.

هذه المصادر هي الضرائب بالدرجة الأولى وتأتي الرسوم بعد الضرائب، وبين العدي أنه في حال عجز وزارة المالية عن فرض ضرائب مباشرة لتحا إلى الضرائب غير المباشرة، معتبراً أن الضرائب المباشرة هي الضرائب العادلة والسليمة والتي تطبق في أغلب دول العالم، وأن الضرائب غير المباشرة تعبر عن حالة إخفاق سياسة مالية موجودة، وهي حالة غير صحية وغير منطقية، وبالتالي يفترض المبل الطبيعي للضرائب المباشرة، إلا أن الاتجاه العام لدينا هو للضرائب غير المباشرة بسبب العجز عن فرض ضرائب حقيقية على كبار التجار والصناعيين، وهم المصدر الأساسي للضريبة، معتبراً أن سورية جنة ضريبية للتجار والصناعيين، وبالعودة إلى ما قبل الأزمة كانت نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ١١٪، لعدم

ضد أن يتدفق المواطن عن طريق الكهرباء. وردا على شكوى المستهلكين بتكرار الانقطاعات خلال فترة وصول التيار الكهربائي للمستهلك والتي يجب أن تمتد لثلاث ساعات أوضح المصدر أن السبب في ذلك هو الحماية الترددية للشبكة التي تعمل فور حصول أي زيادة في الاستهلاك عن حجم التوليد لكيلا يحصل انقطاع تام للتيار مؤكداً أن عدم تفعيلها سيعني فصل في كامل الشبكة الكهربائية في سورية ما يعني تعطيماً كاملاً.

ولفت المصدر أن الوزارة تبذل كل الجهود اللازمة للحد من تأثير الحماية الترددية لكن هذا غير ممكن من دون تعاون المستهلك عن طريق الترشيد في الاستهلاك والابتعاد عن الاسترجار غير المشروع وإلا فإن الحماية الترددية ستؤدي إلى الانقطاع الكامل للتيار لذلك فإن عودة الكهرباء لا تحصل إلا بعد عودة التوازن والاستهلاك علماً أن انقطاعها المتتالية كل خمس دقائق أو ربع ساعة سببها زيادة الاستهلاك. ووفقاً للمصدر فإن سبب ضعف تدمير التيار الكهربائي في المناطق المحررة يعود لتدمير محطات التوليد معطياً مثلاً على ذلك الغوطة الشرقية التي تحتاج في محطات وأتارها والإذاعة وعربين والنشائية وتملكا إلى إعادة بناء من جديد علماً أن تكلفة كل محطة من هذه المحطات تتراوح بين ٧ و١٥ مليار ليرة. وأكد المصدر وضع خطة زمنية لتزويد المواد لإعادة تأهيل المحطات إضافة إلى تركيب المحولات كاشفاً عن أن العقوبات تمنعنا من تنفيذ عقد توريد آلاف محولة من الصين مشيراً إلى اشتداد وقع العقوبات في ظل حرب اقتصادية تمنعنا من تلبية احتياجات المستهلك وخصوصاً بعد أن تجاوز حجم الأضرار في قطاع الكهرباء ٥ آلاف مليار ليرة.